لا منافس للبشير ... والمعارضة تتحرك لدفع الناخبين بعيدا عن صناديق الاقتراع

السودان يجدد رئاسته ... بإقبال ضعيف ودعوات للمقاطعة

الخرطوم - وكالات : بدأت في 18 ولاية سودانية أمس انتخابات عامة لانتخاب رئيس للبلاد من بين 16 مرشحا، وممثلين للبرلمان القومي والمجالس التشريعية الولائية وسط إقبال ضعيف، بينما واصلت المعارضة دعوتها لمقاطعة الانتخابات.

وشهدت مراكز الاقتراع صباح الاثنين إقبالا ضعيفا من المقترعين بعكس ما توقعته المفوضية القومية للانتخابات، وعزا متابعون ضعف الإقبال باكرا إلى قرار الحكومة الذي قضى بأن يكون الاثنين عطلة عامة بالبلاد لتمكين المواطنين من المشاركة في الإدلاء بأصواتهم.

ولاحظ مراقبون خلو بعض المراكز في العاصمة الخرطوم إلا من الموظفين والعاملين فيها، بينما ينتظر أن يشهد اليوم الثاني اليوم إقبالا جماهيريا كما حدث في انتخابات سابقة بالبلاد.

وتتوقع مديرة أحد المراكز -فضلت حجب اسمها- إقبالا جماهيريا في الفترة المسائية، مشيرة إلى ضعف الحملات الانتخابية التي قالت إنها لم تبصر المواطنين بحقوقهم كاملة.

وقطعت بأن الساعات المقبلة ستشهد ازدحاما على صناديق الاقتراع "رغم الحملة التي تقودها المعارضة لتحريض المواطنين على عدم المشاركة في الانتخابات"، حسب قولها.

في المقابل، حث تحالف المعارضة المواطنين على الابتعاد عن المشاركة في ما أسماها انتخابات الدم والدموع، معتبرا في بيان له أنها محاولة لإيجاد شرعية زائفة لنظام لم يكن شرعيا في الأساس.

وكشف أن اعتقالات مكثفة نفذتها الأجهزة الأمنية خلال الليلة قبل الماضية، شملت أكثر من عشرين عنصرا وناشطا في العاصمة الخرطوم والولايات السودانية المختلفة.

ووزعت تنظيمات سياسية ملصقات دعت فيها إلى المقاطعة، معتبرة أن المشاركة في الانتخابات ستسهم في زيادة معاناة المواطن السوداني.

مركز انتخابي في العاصمة السودانية وقد بدا خاليا من الناخبين

وكانت قوى معارضة نظمت ليلة أمس الاول اعتصاما في دار حزب الأمة القومي بأم درمان دعت خلاله للتمسك بالمقاطعة وعدم منح حزب المؤتمر الوطني الحاكم فرصة لإدارة البلاد وفق نهجه السابق.

يشار إلى أن عدد الناخبين المسجلين 13 مليونا حسب المفوضية القومية للانتخابات.

وأعلن مجلس الوزراء السوداني مساء الأحد أن الاثنين عطلة رسمية في جميع أنحاء البلاد من أجل تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات.

ومن المقرر أن يتم الإعلان عن النتائج يوم 27 أبريل الجاري، على أن تعتمد النتائج النهائية بعد انقضاء فترة الأسبوعين للطعن عليها أمام القضاء وفقا لقانون الانتخابات.

وتقتصر المشاركة في الانتخابات على أحزاب متحالفة أصلا مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم، إلى جانب أحزاب معارضة غير مؤثرة ولا تمثل منافسة جدية له، في حين تسعى المعارضة إلى حشد الجماهير للخروج في مظاهرات، بالتزامن مع إعلان نتائج الانتخابات.

ويتنافس في هذه الانتخابات 16 مرشحا للرئاسة، أبرزهم الرئيس عمر البشير مرشح الحزب الحاكم، مع بعض مرشحي الأحزاب الأخرى والمستقلين. وتظل ملفات البلاد المتأزمة من حرب ونزوح وأزمة اقتصادية بانتظار المرشح الذي سيصل إلى سدة الحكم في البلاد.

وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت مذكرة توقيف بحقه ذات صلة بتهم بارتكاب جرائم حرب في منطقة دارفور الغربية. وهو بذلك يكون أول رئيس تصدر بحقه مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية وهو في السلطة.

وتقول المرشحة الرئاسية فاطمة عبد المحمود، وهي المرأة الوحيدة التي تخوض السباق الرئاسي، إنها قررت الترشح لتثبت أن "المرأة لها حق في تولي السلطة الأرفع" في البلاد.

وتبلغ فاطمة من العمر 71 عاما، وهي مرشحة عن حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي.

وتقول الأحزاب المقاطعة للانتخابات إن التضييق على المعارضة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني خلق بيئة يستحيل فيها منافسة البشير الذي يحكم البلاد منذ عام 1989.

ولايات امريكية ستبقي على عقوباتها الاقتصادية حتى وان تم ابرام اتفاق نهائي

ملف إيران النووي : اجتماع فني في طهران غداً ... وروسيا ترفع الحظر عن « اس 300- »

عواصم - «وكالات»: قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم الاثنين إنها ستعقد اجتماعا فنيا مع إيران في طهران يوم غد الأربعاء الموافق 15 أبريل.

ويأتي ذلك بعدما أبرمت الجمهورية الإسلامية اتفاق إطار مع القوى العالمية الست هذا الشهر لكبح جماح البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات الغربية.

وذكرت الوكالة التابعة للأمم المتحدة أنها تتوقع إحراز تقدم هذا الشهر بشأن تحقيق تجريه في النشاط النووي الإيراني الحالي والسابق.

وعبر دبلوماسيون عن قلقهم من إحراز تقدم طفيف في تحقيق الوكالة إلى أن يتم التوصل لاتفاق سياسي نهائي مع القوى العالمية.

وعلى صعيد غير بعيد وبينما تقترب الولايات المتحدة وإيران من التوصل إلى اتفاق نووي تاريخي ستبقي على الأرجح ولايات أمريكية كثيرة على عقوباتها الخاصة التي تفرضها على طهران ما قد يعقد أي دفء في العلاقات بين الخصمين اللدودين منذ أمد بعيد.

وفي مظهر لا يعرف عنه شيء يذكر لعزلة إيران الدولية اتخذت حوالي 24 ولاية أمريكية إجراءات لتعاقب شركات تعمل في قطاعات معينة في اقتصادها ووجهت صناديق التقاعد العامة التي تملك أموالا تقدر بمليارات الدولارات في صورة أصول لسحب استثماراتها من شركات ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى حرمان هذه الشركات من إبرام العقود العامة.

ولن تلغي القيود في أكثر من نصف تلك الولايات الا إذا رفعت إيران من قائمة الدول الراعية للإرهاب أو إذا رفعت كل العقوبات الأمريكية الاتحادية المفروضة على إيران وهي نتيجة لن تحدث على الأرجح حتى في حالة التوصل لاتفاق نووي نهائي. وعلاوة على ذلك تدرس ولايتا كانساس ومسيسبي فرض عقوبات جديدة على طهران.

واحتمال استمرار العقوبات على مستوى الولايات أو حتى فرض عقوبات جديدة في الوقت الذي توصلت فيه الحكومة الاتحادية لاتفاق مبدئي مع إيران يهدد باتساع الفجوة بين الولايات والحكومة الاتحادية في قضية مهمة تتعلق بالسياسة الخارجية.

وعلى الرغم من أن الولايات الأمريكية تتسق في كثير من الاحيان إجراءاتها مع العقوبات الاتحادية المفروضة على إيران الا انها تتخذ أحيانا موقفا أكثر صرامة مع الشركات الأجنبية المرتبطة بإيران مما هو الحال في إطار السياسة الاتحادية.

وقال دون جاينتز العضو الجمهوري في مجلس الشيوخ عن ولاية فلوريدا الذي ساند تشريعا في عام 2007 لمعاقبة الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني «لا ترتبط عقوباتنا على الاستثمار باي شكل من الأشكال بمفاوضات الرئيس اوباما مع الإيرانيين.»

وأضاف «عليهم تغيير سلوكهم بشكل كبير ونحن لن نسترشد بالضرورة برأي الرئيس اوباما او أي رئيس آخر بشأن الإيرانيين.»

والاتفاق النهائي المنتظر وهو قيد التفاوض حتى مهلة غايتها 30 يونيو من المرجح أن يؤدي إلى رفع العقوبات الأمريكية على مبيعات النفط الخام الإيراني إلى دول أخرى وتخفيف القيود على النظام المالي الإيراني. وستبقى العقوبات الاتحادية المرتبطة بقضايا مثل حقوق الإنسان والإرهاب مفروضة على إيران.

ومن بين نحو 12 ولاية اتصلت بها رويترز مباشرة قال مشرعون في جورجيا وفلوريدا وميشيجان إنهم ليس لديهم أي نية لتغيير سياساتهم إزاء إيران حتى في ضوء اتفاق الحكومة الاتحادية. وقال مسؤولون في كونيتيكت وايلينوي إنه ستكون هناك حاجة لتشريع محلي جديد لتغيير سياسات سحب الاستثمارات حتى لو تم التوقيع على اتفاق.

وقال مسؤولون في نيويورك واوريجون لرويترز إنهم سيفكرون في امكانية اجراء تغييرات في القانون على المستوى الاتحادي في حالة الاتفاق النووي لتحديد كيف يمكن أن يؤثر ذلك على سياساتهم.

ولم يرد على الفور مسؤولون في بعثة إيران لدى الأمم المتحدة على طلب التعقيب على سياسات الولايات. ولم ترد بشكل مباشر المتحدثة باسم البيت الابيض برناديت ميهان على سؤال لرويترز حول سياسات العقوبات في الولايات لكنها شددت على ان العقوبات المتعلقة ببرنامج إيران النووي فقط هي التي ستتأثر بالاتفاق. وحققت الحملات الأولى لسحب الاستثمارات نجاحا في عامي 2008 و2009 وحصلت على موافقة اتحادية في 2010 مع إقرار قانون شامل للعقوبات والمساءلة وسحب الاستثمارات المتعلق بإيران وهو ما شجع الولايات على إقرار مثل هذه الإجراءات.

وعادة تحظى إجراءات سحب الاستثمارات بدعم واسع النطاق من الحزبين الجمهوري والديمقراطي داخل المجالس التشريعية وقد اقرت في صورة قوانين من قبل الحكام الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء.

ويقول منتقدون للقوانين إنها تدخل غير ضروري في مسالة مهمة للسياسة الأمريكية من الولايات التي لا تملك عادة خبرة تذكر في مجال الشؤون الخارجية.

وقال وليام رينش رئيس المجلس القومي للتجارة الخارجية الذي يمثل الشركات الأمريكية الرئيسية التي تعارض العقوبات الأحادية «السياسة الخارجية حالة فريدة يتعين ان تتصرف الحكومة فيها بصوت واحد.»

والشركات الأجنبية هي الهدف الرئيسي للإجراءات لأن الشركات الأمريكية تمنع إلى حد كبير من العمل في إيران بموجب القانون الاتحادي.

ودفع القانون في فلوريدا مجلس إدارة الولاية الذي يشرف على الاستثمارات العامة في فلوريدا إلى سحب ما يربو على 1.3 مليار دولار من شركات مثل بتروتشاينا وجازبروم الروسية بسبب العمل في السودان أو إيران. وحتى عام 2014 بلغت أصول مجلس إدارة الولاية 177 مليار دولار. ومثل فلوريدا تبنت ميشيجان مبكرا سياسات سحب الاستثمارات التي تستهدف إيران. وسحبت استثمارات قيمتها 185 مليون دولار من صناديق تقاعد من شركات مثل رويال دانش شل وفودافون وإنش.إس.بي.سي ونوكيا بسبب انشطتها في إيران.

وفي عامي 2013 و2014 سحبت ميشيجان استثمارات بقيمة 45 مليون دولار من بيكتون ديكنسون وهي شركة مستلزمات طبية أمريكية تبيع لإيران بصورة قانونية بموجب لوائح اتحادية.

وقال متحدث باسم بيكتون ديكنسون إن الشركة لم تكن على دراية بأنها كانت هدفا لسحب الاستثمارات من قبل ميشيجان إلى أن اتصلت بها رويترز. وقالت الشركة في بيان إن تجارتها مع إيران تجري بإذن من مكتب وزارة الخزانة الأمريكية لمراقبة الأصول الأجنبية الذي يتابع العقوبات الاتحادية.

وقال مارتي نولنبرج وهو سناتور جمهوري عن ولاية ميشيجان وتبنى مشروع قانون سحب الاستثمارات في 2008 إن القانون استند جزئيا على مقترح لتشريع قدمته لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (ايباك) وهي جماعة ضغط تتبنى فرض عقوبات إضافية على إيران.

وأضاف نولنبرج «حدت ولايات كثيرة أخرى حذوها واعتقد ان الحكومة الاتحادية تصرفت في النهاية بناء على هذا الضغط... تأثرنا جميعا بذلك وليست الحكومة الاتحادية فحسب.»

وقال ريتشارد نفيو نائب المنسق السابق لسياسة العقوبات بوزارة الخارجية الأمريكية إن الخاسرين الرئيسيين من إجراءات سحب الاستثمارات هي الشركات والحكومات المحلية بدلا من إيران او دول مستهدفة أخرى.

وأضاف نفيو الذي يعمل الآن بمركز جامعة كولومبيا لسياسة الطاقة العالمية في نيويورك «الدرجة التي تتخذ بها مثل هذه القرارات على مستويات حكومية اقل من الحكومة الاتحادية تجعل الولايات المتحدة مكانا أكثر تعقيدا وغير جذاب للقيام بأعمال تجارية.» وتابع «هذا اجراء يبدو جيدا لكن من المحتمل الا يكون كذلك في نهاية المطاف بسبب التكلفة التي يفرضها محليا.»

بالمقابل أعلن الكرملين في بيان ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقع الاثنين مرسوما يلغي حظر تسليم ايران صواريخ اس-300 الذي كان الرئيس السابق ديمتري مدفيديف اصدره في 2010.

ولم توضح الرئاسة الروسية ما اذا كانت ستبيع او تسلم فورا صواريخ اس300- لايران. لكن المرسوم الرئاسي يمهد الطريق لتسليم شحنات بحرا وبرا وجوا.

وكان مدفيديف منع تسليم هذه الصواريخ الى ايران بموجب عقد انتقده الغربيون واسرائيل، طبقا لقرار الامم المتحدة رقم 1929 الذي يفرض على ايران عقوبات بسبب برنامجها النووي المثير للجدل.

ووقعت روسيا وايران في 2007 اتفاقا لتسليم هذه المعدات القادرة على اعتراض الطائرات والصواريخ في الجو، تبلغ قيمته 800 مليون دولار.

وبعد حظر تسليم الصواريخ، لجأت ايران الى محكمة التحكيم الدولية في جنيف لمطالبة موسكو بتعويضات تبلغ اربعة مليارات دولار.

منظومة صواريخ اس 300 الروسية

تأجيل الاستماع لإفادة الاطراف الرئيسية بطلب من الادعاء المدني

تركيا : بداية متعثرة لمحاكمة المتسببين في «كارثة سوما»

انقرة - وكالات : علقت محكمة تركية الى الاربعاء المحاكمة في قضية في أسوأ كارثة صناعية أسفرت عن مصرع 301 عامل منجم قبل حوالي السنة في سوما، في ختام جلسة سادها التوتر وصبت فيها عائلات الضحايا جام غضبها على المتهمين.

ويطلب من الادعاء المدني، قرر رئيس محكمة اخيسار (غرب) التي تبعد كيلومترين عن مكان الحادثة، ارجاء بدء الاستماع لافادة الاطراف الرئيسيين في القضية وهم رئيس مجلس الادارة وسبعة مسؤولين آخرين في الشركة المستثمرة لمنجم الفحم.

ويلاحق القضاء في هذه المحاكمة خمسة واربعين شخصا، منهم اكبر ثمانية مسؤولين في الشركة المستثمرة للمنجم، ملاحقين بتهمة الاهمال المتعمد لسلامة عمالهم، في اطار سباق محموم لتامين الارباح.

وكان يفترض ان يدلوا بافاداتهم عبر الدائرة المقفلة من سجن ازمير (غرب) حيث يتم توقيفهم.

لكن فور بدء الجلسة اثار هذا الاجراء الامني استياء مئات من اهالي عمال المنجم ومحاميهم في المركز الثقافي لاخيسار الذي تحول الى محكمة، وقد هاجم بعضهم رئيس المحكمة وهتفوا «نريد العدالة» ما ادى الى دخول قوات الامن وسط الصفير.

اقارب بعض الضحايا عند قبور احبائهم الذين قضوا في الكارثة

وفي نهاية المطاف قرر القضاة نقل هؤلاء المشبوهين الموقوفين في ازمير على بعد حوالى 80 كلم غربا، الى المحكمة للاستماع الى افاداتهم تلبية للطلبات الملحة لمحامي عائلات الضحايا الغاضبين.

وبدأت المحاكمة المرتقبة صباح الاثنين في اخيسار وسط انتشار كبير للشرطة وحالة من البلبلة.

ودان مئات من جهات الادعاء المدني بشدة غياب المسؤولين الثمانية المتهمين بـ«القتل» عن هذه الجلسة الاولى بعدما تحدثت السلطات عن تهديدات امنية. وفي خلاصة تحقيقه، طلب المدعي العام انزال اشد العقوبات بهؤلاء المسؤولين الثمانية المتهمين بـ«القتل» تصل الى السجن خمسة وعشرين عاما عن كل واحد من ضحايا الحادث.

ويلاحق بتهمة القتل غير العمد 37 شخصا آخرين من فنيين ومهندسي المنجم وموظفين في وزارة الطاقة كانوا مكلفين مراقبة المنجم، بتهمة القتل غير العمد.

غينيا : جرحى خلال تظاهرات للمعارضة فرقتها الشرطة بالقوة

كوناكري - وكالات : جرح نحو عشرة اشخاص الاثنين في كوناكري بينهم عدد كبير اصيبوا بالرصاص في صدامات بين متظاهرين ورجال الشرطة بعد اقل من اسبوعين على دعوة اطلقتها المعارضة الغينية لنقل المعركة ضد الرئيس الفا كوندي الى الشارع.

ودان زعيم المعارضة رئيس الوزراء السابق سيلو دالين ديالو «القمع الشرس كالعادة» بينما تحدثت الحكومة في بيان عن «ارادة حقيقية بنشر الفوضى والعنف». وهنا ديالو انصار المعارضة لتحديهم حظر التظاهر.

وقال رئيس الحكومة السابق الذي يتزعم حاليا اتحاد القوى الديموقراطية المعارض «سنواصل مسيراتنا غدا الى ان تصغي السلطة الينا».

وكان ديالو هزم في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2010 امام الفا كوندي.

وعبر زعيم الكتلة البرلمانية التي تشكل اغلبية امادو داماو كامارا عن اسفه لان «المعارضة تتظاهر بطريقة لا شرعية اطلاقا». وقال لفرانس برس ان «هذه الطريقة في العمل تهدف ببساطة الى نشر الفوضى في البلاد والجميع في هذا الوضع خاسرون».

اما النائب عن بلدية رانوما الحاج عليو باه العضو في اتحاد القوى الديموقراطية فقد عمل على اثارة الحماس في الناشطين الذين دعاهم الى «عدم الخوف بعد اليوم من الشرطة والدرك». كما ذكر مراسل لفرانس برس.

وقال «لا تستفزوا احدا وعندما يقال لكم توقفوا، توقفوا لكن عندما ياتون لمهاجمتكم بينما انتم ابرياء، لا تستسلموا».

وقال طبيب في مستشفى يوحنا بولس الثاني لوكالة فرانس برس ان ثلاثة متظاهرين شباب جرحوا برصاص حي اطلقته قوات الامن في حي هامدالايه الشعبي في العاصمة الغينية.

واضاف ان «اثنين من الجرحى مصابان في الساق والفخذ»، موضحا ان الجريح الثالث «اصيب بشكل خطير في البطن برصاص قوات الامن التي جرته عدة امتار قبل ان تتركه».

واكد دركي لفرانس برس ان هذا الجريح «نقل بسرعة من قبل رفاقه الى المستشفى».

وتحدثت الحكومة عن سقوط «ثلاثة جرحى اصيبوا بسلاح ناري» في الحي نفسه وتبلغ اعمارهم 24 و26 و30 عاما، مؤكدة ان «مصدر النيران لم يحدد».

كما اشارت الى جريحين بالرصاص نقلا الى قسم الطوارىء في مستشفى دونكا الاكبر في البلاد، موضحة انهما اصيبا باطلاق نار لم يعرف مصدره. وقالت ان احد افراد الامن جرح برشق بالحجارة وافراد في الدرك استهدفوا برصاص.

وقال شهود عيان وشرطي لفرانس برس ان اربعة متظاهرين آخرين جرحوا في حي سيميايا.

وقالت المعارضة والحكومة ان اثنين من ناشطي المعارضة اوقفا.

وكان اطلاق النار مستمرا بعيد ظهر الاثنين والمتظاهرون الشبان من المعارضة في الشوارع، حسب مراسل وكالة فرانس برس الذي شهد حالة من الهلع بين السكان الذين يحاولون العودة الى بيوتهم. وكانت المعارضة دعت الى التظاهر الاثنين في كل المناطق احتجاجا على غياب الامن الذي تحمل السلطة مسؤوليته بعد اعتداء تعرض له الناطق باسمها في الرابع من ابريل وتغيير البرنامج الزمني للانتخابات من قبل اللجنة الوطنية المستقلة.